دولة فلسطين

هيئة مكافحة الفساد **مركز حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس"**

مذكرة تعاون مشتركة

الفريق الأول: هيئة مكافحة الفساد / ويمثلها رئيس هيئة مكافحة الفساد معالي المستشار الدكتور أحمد براك.

الفريق الثاني: مركز حقوق الإنسان والديمقراطية " شمس" / ويمثله رئيس مجلس الإدارة الدكتور عمر رحّال.

المقدمة : إن هيئة مكافحة الفساد ومركز حقوق الإنسان والديمقراطية " شمس" وفي إطار التعاون المشترك في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد للأعوام 2020-2022، وإدراكاً منهما لأهمية الشراكة المؤسساتية وبشكل خاص مع المجتمع المدني، في تعزيز قيم النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد والوقاية منه، باعتباره العدو الأول لنهضة المجتمع وبناء الدولة وتقدمها، وانطلاقاً من رغبتهما المشتركة في إيجاد بيئة رافضة للفساد بكافة اشكاله ولقناعتهما بأن تضافر وتكامل الجهود الوطنية يعتبر ضرورة حتمية لتحقيق التنمية المستدامة، ورسماً على الخبرة التي راكمها الفريق الثاني، على مدار سنوات تأسيسه والمنطلقة من قناعة أن نشر وتعميم حقوق الإنسان والديمقراطية يستند على الترابط بين الحقوق المختلفة، واعتمادها المتبادل على بعضها البعض، وعدم قابليتها للتجزئة، وأن نشر وتعميم ثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية يشكل بذاته حقاً من حقوق الإنسان، وأن الفساد ينعكس سلباً وعلى نحو جلي وواضح على مقدار حصول الفرد على حقوقه الإنسانية وخدماته المقدمة من الجهات الرسمية سواء المدنية أو الأمنية والمكلفين بإنفاذ القانون، وأن الفساد يشكل بذاته انتهاكاً جلياً لحقوق الإنسان، ونظراً لتخصصية الفريق الثاني وبرامج عمله المختلفة وتدخلاته المستندة على رؤيته وهويته الحقوقية في مكافحة الفساد في قطاعات الأمن والحكم المحلي ووحدات الشكاوى، وانطلاقاً من إدراك كل طرف لمسؤولياته المنوطة به، **فقد اتفق الفريقان على الآتي:**

أولاً: تعتبر مقدمة هذه المذكرة جزءاً لا يتجزأ منها وتقرأ معها.

ثانياً: غاية التعاون

اتفق الفريقان على أن الغاية من هذه المذكرة على سبيل المثال لا الحصر يتمثل بالآتي:

1- **تعزيز سيادة القانون وانفاذه.**

2- **ترويج وتدعيم التدابير الرامية الى مكافحة الفساد بنجاعة وفاعلية.**

3- **تعزيز أسس ومعايير النزاهة والمساءلة والشفافية في تعزيز الوعي العام.**

ثالثاً: تقديم الدعم الفني اللازم لمركز " شمس" في تحديثه لاستراتيجيته لضمان مراعاتها لما ورد في الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022، وتضمين أنشطة وجهود تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد ضمن خططها التنفيذية وبرامج الموازنة الخاصة بالمركز، ووضع خطة مشتركة لتنفيذ الأنشطة التي تحقق أهداف الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية.

رابعاً: التعاون المشترك في مجال التدريب والتثقيف ورفع الوعي وبناء القدرات في القطاعات المختلفة، وبالذات منها قطاع الحكم المحلي وقطاع الأجهزة الأمنية وجهات إنفاذ القانون وفقاً لخصوصية كل جهاز أو هيئة محلية، وفي دوائر الشكاوى في القطاع العام.

خامساً: تبادل الخبرات والتشارك في التدخلات على مستوى صنع السياسات التي تهدف إلى تنفيذ الانشطة المتفق عليها في الخطة المشتركة المشار إليها أعلاه في القطاعات ذات العلاقة والصلة، وبالذات منها التعاون في تشكيل جسم مؤقت من خبراء وأكاديميين وأجهزة رقابية وأمنيين، يعمل على إجراء مراجعة شاملة لمدونات سلوك وأخلاقيات منتسبي الشرطة الفلسطينية والأجهزة الامنية وتوفير الدعم المالي واللوجستي اللازم له.

سادساً: التعاون المشترك في التدخلات على مستوى تفعيل وحدات ودوائر الشكاوى في الأجهزة الامنية وجهات إنفاذ القانون والقطاع الرسمي بوجه عام.

سابعاً: المشاركة المتبادلة بين الفريقان في التدريب ورفع الوعي على تعزيز التدابير والممارسات الوقائية في القطاعات المستهدفة وفق أنشطة الخطة، وتحويل القضايا ذات العلاقة بشبهات الفساد للهيئة.

ثامناً: التعاون المشترك في تشجيع عقد وتنفيذ جلسات استماع ومساءلة مجتمعية بخصوص مواضيع لها علاقة باختصاص الفريقين.

تاسعاً: التعاون المشترك في التدخلات والأنشطة الإعلامية الهادفة إلى التوعية بمفاهيم وقيم النزاهة والشفافية والمساءلة، وفي حلقات الاستماع والمساءلة الإعلامية، وفي حملات الضغط والمناصرة الإعلامية بما تحتويه من أنشطة مثل الدراما الإذاعية، الإنفو جرافيك فيديو، أفلام الأنيميشن، التحقيقات والتقارير الاستقصائية، وفي إنتاج وبث حلقات من برنامج إذاعي متخصص في المساءلة الإعلامية لقطاع الأمن والحكم المحلي.

عاشراً: التعاون المشترك في إعداد الدراسات والمسوح ذات العلاقة بعمل الفريقين، والتدخلات على مستوى استطلاعات الرأي وقياس رأي الجمهور في الخدمات المقدمة إليه من المكلفين بإنفاذ القانون وهيئات الحكم المحلي ووحدات ودوائر الشكاوى.

أحد عشر: يلتزم الفريق الثاني بتقديم المساعدة والمساندة المطلوبة، لتسهيل مهمة وعمل الفريق الأول المتعلق بالتزام الموظفين العاملين في المركز المكلفين بتعبئة إقرارات الذمة المالية بموجب القانون.

اثنا عشر: يلتزم الطرفان بمباشرة بنود هذه المذكرة مجتمعين، وبالتشاور فيما بينهما بموجب روح الشراكة والتعاون والرغبة المشتركة في تحقيق النتائج، وتُفسَّر نصوصها في ضوء مقدمتها والأغراض المنشودة منها، وأهداف الخطة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022، وقانون مكافحة الفساد رقم 1 لسنة 2005 وتعديلاته.

ثلاثة عشر: يسمي كل طرف من طرفي الاتفاقية لجنة فنية لغايات ضبط وتنظيم الاتصالات بين الطرفين، وإعداد خطة تنفيذية تلحق بهذه المذكرة، لضمان النجاعة والتنفيذ الأفضل لأحكام هذه المذكرة.

أربعة عشر: يبدأ العمل بهذه المذكرة اعتبارا من تاريخ توقيعها وحتى انتهاء الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022، وتجدد بموافقة الفريقين.

خمسة عشر: أحكام عامة

تتضمن هذه المذكرة مقدمة وخمسة عشر بنداً بما فيها هذا البند، وحُررت على نسختين أصليتين باللغة العربية، واحتفظ كل طرف بنسخة منها للعمل بموجبها والالتزام بها.

تحريراً في / / 2020.

الفريق الأول

رئيس هيئة مكافحة الفساد

المستشار د. أحمد براك

الفريق الثاني

رئيس مجلس إدارة

مركز حقوق الإنسان والديمقراطية " شمس"

د. عمر رحال